المالكي يجري تغييرات بين قيادات وزارة الداخلية ووفد كردي يستعد لمفاوضات حول التطبيع في كركوك

بغداد ـ «القدس العربي»:

كشفت مصادر مقربة الخميس ان نوري المالكي أجرى تغييرات في وزارة الداخلية شملت عددا من كبار الضباط، وتزامن ذلك مع تكثيف هجمات القوات الحكومية على مناطق تواجد المسلحين في اللطيفية والواقعة جنوبي بغداد والضلوعية والرمادي.

وقال مصدر مطلع، ان المالكي «عين اللواء الركن صبيح مهدي الغراوي مستشارا عسكريا لرئيس الوزراء، وكان يشغل منصب قائد قوات حفظ النظام في وزارة الداخلية».

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، ان رئيس الوزراء «عين أيضا اللواء رشيد فليح قائدا للشرطة الوطنية، وكان يشغل موقع قائد قوات مغاوير الداخلية».

وأشار المصدر الى أن تلك التغييرات «تزامنت مع اشتداد هجمات القوات العراقية المسنودة بالقوات المتعددة الجنسيات، على أماكن تواجد المسلحين في مناطق اللطيفية والواقعة جنوبي (بغداد) والضلوعية (محافظة صلاح الدين) التي تعاني من حصار منذ خمسة أيام والرمادي مركز محافظة (الأنبار)».

وشهدت مناطق عدة في بغداد انتشارا واسعا للسيطرات والدوريات التابعة لوزارة الداخلية خلال الأيام القليلة الماضية.

من جهة اخرى قال الدكتور محمد احسان وزير شؤون المناطق (خارج اقليم كردستان) في حكومة كردستان الخميس ان وفدا كرديا يستعد للتوجه الى بغداد في وقت قريب لاجراء مفاوضات حول تطبيق المادة 140 من الدستور الدائم للعراق حول تطبيع الأوضاع في كركوك.

وأوضح الدكتور احسان وزير شؤون المناطق خارج اقليم كردستان، وهى وزارة مستحدثة فى حكومة كردستان، «أن التفعيل بتطبيع الأوضاع في كركوك محور عمل الوزارة، وهو الأهم، وأن الوزارة وضعت خطة مناسبة مع خطة رئيس الوزراء العراقي السيد نوري المالكي كما أعلنها في جدول اعمال حكومته والذي جاءت فيه ثلاث مراحل لتطبيع الأوضاع في كركوك».

وأضاف «أول هذه المراحل عودة المرحلين، والثانية اعادة المدن والقرى التي استقطعها النظام السابق من محافظة كركوك الى نطاق ادارة كركوك، والثالثة اجراء استفتاء عام في المرحلة الأخيرة، وتنفيذ كل هذه المراحل قبل 31 من كانون الأول (ديسمبر) 2007 وفق الدستور الدائم».

وتابع «نحن الآن نحضر للتوجه الى بغداد لمفاوضات مع الحكومة العراقية لتطبيق هذه الخطة».

وقال «يجب على الحكومة الحالية أن تحترم الوقت وأن لا تتصرف كالحكومات السابقة، لأن التباطؤ في حل مسألة كركوك هذه المرة ليس في صالح العراق والعملية الديمقراطية».

طفلة عراقية في مخيم للاجئين في بغداد (ا ف ب)

الحكيم: يجب ان يحظى وزيرا الداخلية والدفاع بقبول كل الاطراف المشاركة في الحكومة

■ بغداد ـ اف ب: اكد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق وزعيم لائحة الائتلاف العراقي الموحد التي تشغل 130 مقعدا في مجلس النواب العراقي امس الخميس على ضرورة ان يحظى المرشحون لتولي وزارتي الداخلية والدفاع بقبول جميع الاطراف المشاركة في الحكومة العراقية.

وقال الحكيم في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس جلال طالباني ورئيسي مجلسي الوزراء نوري المالكي والنواب محمود المشهداني ردا على سؤال حول اختيار وزيري الداخلية والدفاع من بين المرشحين «اشترطنا شرط المقبولية من قبل كل المكونات البرلمانية او المكونات التي اشتركت في تشكيل الحكومة العراقية».

من جانبه، اكد رئيس الوزراء نوري المالكي ان مسألة اختيار وزيري الداخلية والدفاع «ستحسم خلال المدة المحددة لنا»، مشيرا الى ان «هناك اسماء لا يمكن التحدث عنها الا بعد ان يتم حسمها».

وكان المالكي اكد الاربعاء ان مسألة المرشحين لحقيبتي الدفاع والداخلية سيتم حسمها خلال الايام الثلاثة المقبلة.

وكان مصدر قريب من المشاورات الجارية بين الكتل البرلمانية اكد الثلاثاء ان هناك اسماء عشرة مرشحين امام رئيس الوزراء نوري المالكي لتولي وزارات الدفاع والداخلية والامن الوطني الشاغرة.

ويتولى رئيس الوزراء نوري المالكي حاليا منصب وزير الداخلية بالوكالة بينما يتولى سلام الزوبعي نائب رئيس الوزراء (سني) منصب وزير الدفاع بالوكالة فيما يتولى برهم صالح (كردي) نائب رئيس الوزراء منصب وزير الدولة لشؤون الامن الوطني بالوكالة.

اصابة فلسطيني بنيران مسلحين مجهولين ببغداد

بغداد ـ «القدس العربي»:

شن مسلحون مجهولون يرتدون الزي الاسود مساء الخميس هجوما مسلحا على المواطن الفلسطيني (اياد فريد مصطفى ابو قاسم ـ 36 عاما) في منطقة حي الرئاسة في العاصمة العراقية بغداد بعد ان فشلوا في عملية اختطافة من امام منزله في المنطقة ذاتها ما ادى لاصابته بجروح خطيرة في الصدر نقل على اثرها الى مستشفى الكندي.

يذكر ان الاسبوع الماضي شهد حوادث مماثلة ادت الى مصرع فلسطينيين وهما (صباح عبد القادر عبد الخالق ـ 31 عاما ـ مروان لطفي قدسية ـ 27عاما ـ) وجرح فلسطينيين اخرين وهما (هيثم فؤاد ـ 30 عاما، سمير ابراهيم عبد الحفيظ ـ 50 عاما) وتدمير واجهة منزل الفلسطيني (عماد محمود يونس) بانفجار عبوة ناسفة موضوعه امام منزله من قبل الميليشيات المجهولة.

من جانب اخر اصدرت مفوضية العراق تصريحا صحافيا امس ان عدد اللاجئين الفلسطينيين العالقين على الحدود العراقية ـ السورية بلغ 181 فلسطينيا بينهم العشرات من الاطفال والنساء، وحذرت المفوضية من كارثة حقيقية ستطالهم بعد نفاذ الطعام والماء والادوية وتفشي الجفاف والمرض في ظل ارتفاع درجات الحرارة العالية في اوساط الفلسطينيين العالقين.

وناشدت الحكومة السورية احتضانهم بداخل أراضيها لكون هؤلاء لا يستطيعون العودة الى العراق لفقدانهم منازلهم وتواجد عائلاتهم واقاربهم بمخيم الحسكة وخطورة الطريق الممتد من الكيلو 160 بالرمادي الى بغداد، وطالبت المفوضية بنفس الوقت بالاسراع باصدار جوازات السلطة الفلسطينية والتنسيق بين السفارة الفلسطينية ووزارة الداخلية الفلسطينية في رام الله في تسهيل معاملات الفلسطينيين ببغداد وطالبت من الامم المتحدة التدخل الفوري للضغط على اسرائيل لتطبيق قرارات العودة وفي مقدمتها القرار 194 وحملت الجانب الامريكي مسؤولية حماية عشرين الف فلسطيني في العراق بصفتها قوات احتلال وما يترتب عليها من قوانين دولية لحماية المدنيين.

مقتل اكثر من 200 استاذ جامعي منذ سقوط بغداد

بغداد ـ من نافع عبد الجبار واحمد فدعم:

اعلنت هيئة عراقية مستقلة امس الخميس ان اكثر من 200 استاذ جامعي عراقي قتلوا منذ سقوط بغداد في نيسان (ابريل) 2003 وحذرت من ان المئات من الاساتذة حزموا امتعتهم وقرروا مغادرة العراق بعد ان ينتهي العام الدراسي الحالي. وقال عصام الراوي رئيس رابطة التدريسيين العراقيين لوكالة فرانس برس ان «217 استاذا جامعيا تمت تصفيتهم منذ احتلال العراق حتى يومنا هذا».

واوضح ان «هذا الرقم يمثل الحد الادنى من الارقام التي لدينا، لافتقارنا الى مراكز بحوث وعلاقات مع الاحزاب السياسية».

واضاف الراوي ان «من بين القتلى 160 استاذا جامعيا مسجلين رسميا في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بينما يرتبط 57 منهم بشكل او بآخر بتقديم المحاضرات او الاشراف على الدراسات العليا».

وتابع «اذا اضفنا الى هذه الكفاءات حملة شهادتي الماجستير والدكتوراه الذين تم اغتيالهم في الفترة نفسها فان العدد سيتجاوز 500 قتيل».

وحذر من ان «العشرات بل المئات من اساتذة الكليات والجامعات حزموا امتعتهم وقرروا مغادرة العراق بعد ان ينتهي العام الدراسي الحالي»، معتبرا ان «ذلك سيكون اشبه بالكارثة العلمية والاكاديمية والاجتماعية».

ويقول الاستاذ محمد ناصر (56 عاما) الذي يحمل دكتوراه في ادارة الاعمال ويعمل استاذا في جامعة بغداد «قبل نحو تسعة اشهر وعندما غادرت منزلي صباحا مستقلا سيارتي الخاصة متوجها الى مقر عملي، اعترضني شخص ملثم اطلق عليّ النار من مسدس ما ادى الى اصابتي باربع طلقات في رأسي ويدي واثنتين في بطني وتركني بعدما ظن انني مت».

واضاف «كان لهذا الحادث الاثر البالغ في نفسي وعائلتي المكونة من ثلاثة ابناء وزوجتي، فلم اعد اسمح لأي من ابنائي بمغادرة المنزل بصورة منفردة حتى لو كان الامر يتعلق بالذهاب الى مدارسهم واتخذ جملة من الاجراءات بغية ضمان امن العائلة».

واشار ناصر الى انه يسعى للحصول على فرصة عمل خارج العراق كي يحمي نفسه وعائلته، وقال «ساغادر على كل حال ان لم يكن هناك مؤشرات الى تحسن الوضع الامني».

من جهته، اكد وسام السامرائي (40 عاما) استاذ اللغة العربية في جامعة بغداد انه ترك العمل منذ بداية العام الدراسي الحالي بعدما تلقى تهديدا بالاختيار بين الموت او ترك العمل.

وقال «الان انا عاطل عن العمل وليس امامي الا ان اغادر العراق حالما ينهي ابنائي عامهم الدراسي».

واكد طبيب عظام يعمل محاضرا في احدى الجامعات العراقية طلب عدم كشف اسمه خوفا على سلامته «تم خطفي من قبل جماعة مسلحة عند مغادرتي منزلي بداية هذا الشهر وتم حجزي لمدة اسبوعين واطلق سراحي بعد فدية كبيرة دفعتها زوجتي وبالعملة الصعبة».

واوضح ان «الخاطفين اشترطوا ان اغادر العراق بعد مدة اقصاها شهر من تاريخ اطلاق سراحي والا فسيتم قتلي».

واضاف «من المضحك المبكي انني بعد اطلاق سراحي بيومين غيرت مكان سكني وعائلتي المؤلفة من زوجتي وابنتي الوحيدة ظنا مني ان هذا قد يبعدني عن الشر، الا انه بعد يومين من ذلك تسلمت رسالة خطية تقول (المهلة التي منحناها لك لم ولن تتغير)».

وتابع بحسرة «ساغادر العراق وحدي وبعد ايام ستلحق بي زوجتي وابنتي بعد انتهاء الامتحانات النهائية، ساغادر العراق واترك امري الى الله».

وقال الراوي ان «جميع عمليات القتل سجلت ضد مجهول ولم يقدم للعدالة مجرم واحد بتهمة قتل استاذ جامعي».

وتساءل «هل يعقل ان قوة امريكا الاستخباراتية والاحزاب المشاركة معها تعجز عن اكتشاف جريمة واحدة»، مشيرا الى ان «عمليات القتل هذه ما هي الا جزء مما يتعرض له البلد من خراب على مدار الساعة».

وحمل الراوي «قوات الاحتلال والمرجعيات الدينية والسياسية مسؤولية تصفية وقتل بعض الاساتذة واصحاب الكفاءات على خلفية اسباب طائفية». واكد ان «الحصار الذي فرضته امريكا على العراق وسياسة صدام حسين حيث كان راتب الاستاذ الجامعي في زمنه لا يتجاوز ستة دولارات في الشهر دفع بـ 75 % من اساتذة الجامعات الى الهجرة القسرية بطريقة شرعية او غير شرعية، حيث اضطر بعضهم الى بيع منازلهم وسياراتهم ومكتباتهم ليحصلوا على ثمن بطاقة طائرة توصلهم الى مقصدهم».

وتمنى الراوي على الحكومة العراقية الجديدة ان «تدرس الاسباب بشكل عقلاني وليس بشكل عاطفي في محاولة لتدارك الامر من الناحية الامنية والاقتصادية والسياسية».

واضاف «عليها ان تاخذ اكبر مساحة من الفعل بعيدا من تدخل قوات الاحتلال، لاننا لا نشك في وطنية الكثير منهم ولكنهم مكبلون».

ودعا الراوي الحكومة الى تفعيل دور وزارة الداخلية «لتتبع اسباب ما يجري من اغتيالات ومحاولة معالجتها».

وتأسست رابطة التدريسيين العراقيين في 19 حزيران (يونيو) 2003 وتضم اكثر من 2500 استاذ جامعي من مختلف محافظات العراق ومن جميع الاختصاصات ولديها فروع واعضاء في غالبية المحافظات العراقية، علما ان سبعة من النواب الجدد اعضاء في الرابطة.

الشهواني يكشف تغلغل المخابرات الايرانية في العراق

بغداد ـ «القدس العربي»:

ذكر رئيس المخابرات العراقية اللواء محمد الشهواني أن هناك خمس اذاعات غير مرخص لها تديرها ايران وتبث برامجها انطلاقاً من بغداد، وقال الشهواني في تصريحات صحافية انه تم اعتقال شخص ايراني يدير محطة تلفزيونية في بغداد دون ترخيص أيضاً.

وكشف رئيس المخابرات عن اعتقال شبكة تجسس ايرانية تضم أربعة عملاء عراقيين اعترفوا بتلقيهم رواتب من جهاز المخابرات الايراني.. وقال انه تم القبض على هذه الشبكة بعد محاولة فاشلة لاغتيال ضابط في المخابرات العراقية المحلة لنا، وتحدث الشهواني عن تغلغل جهاز المخابرات الايرانية في الكثير من المفاصل في العراق، وقال في هذا الصدد ان المخابرات الايرانية قامت بتشكيل جهاز أمني على الأراضي العراقية يضم عدة مديريات لتنفيذ مخططات تخريبية وأعمال تصفية جسدية للعراقيين.

وكشف الشهواني أيضاً عن تخصيص ايران مبلغ 45 مليون دولار لاحدى المنظمات المالية لها لدعم نشاطها.. وقال: لقد استطعنا الحصول على أسماء وعناوين أعضاء المنظمة المعروفة بموالاتها وتبعيتها لايران.

«الديمقراطية زادت حدة الانقسامات الطائفية والعرقية»

تقرير بريطاني يتوقع تصاعد العنف في العراق

لندن ـ «القدس العربي»:

توقع تقرير لمعهد بريطاني تزايد حدة التوتر في المناطق الساخنة في العالم: العراق، ايران، افغانستان والصين، خاصة الجدل حول الملف النووي الايراني، وزيادة معدلات التسلح في الصين، وعودة العنف الى جنوب آسيا والسودان، ومواصلة الجماعات التي تعتبرها واشنطن ارهابية الحصول على اسلحة.

وقال مدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية جون تيشمبان في معرض تقديمه للتقرير السنوي الذي يصدره المعهد وحمل عنوان «التوازن العسكري: 2006»، قائلا ان «العديد من مناطق العالم تدور في ارجائها حرب قاسية».

واعتبر تيشمبان ان العراق الذي احتل عام 2003 لا يزال وبعد ثلاثة اعوام من الغزو يعيش على حافة السكين، وتساءل التقرير عن قدرة قوات الشرطة والجيش والحكومة الجديدة للتصدي للوضع المتوتر.

وحذر من التدخل الاقليمي في شؤون العراق، خاصة ان هذه الدول تحاول سد الفراغ الامني والتنافس على التأثير في العراق. وسجل التقرير تزايد حالات العنف الطائفي في البلاد، وغياب التأكيدات السياسية، وتطور قدرة المقاومة العراقية على استخدام القنابل المصنعة محليا.

وأشار التقرير الى ان القوات العراقية لا تزال تعتمد اعتمادا كاملا على الغطاء الجوي الامريكي في كل العمليات التي تقوم بها، ولاحظ التقرير ان الامريكيين وبنوع من التحفظ لاحظوا تقدما في مستوى الثقة بالجيش العراقي.

واشار التقرير الى ان هناك شكا بقدرة العراق على العيش في محيط يتزايد فيه العنف الطائفي مع استمرار الفراغ الأمني، لأن الديمقراطية أثارت التوترات الدينية والعرقية وزادت من حدة الإنقسامات الطائفية بين السنة والشيعة والأكراد.

كما شكك التقرير في قدرة اللجنة البرلمانية المكلفة بتعديل الدستور تقديم حل وسط يرضي جميع الأطراف وخاصة السنة كما اشار الى تزايد أعمال العنف وأجواء عدم الإستقرار والتطرف الإسلامي في العراق.

ولاحظ التقرير ان المواجهة الامريكية مع ايران يجب ان ينظر اليها من خلال تجربة ايران عام 1979 وعزلتها الدولية اثناء الحرب مع العراق في الثمانينات، حيث ادى هذا لتوجه ايران نحو سياسة الاعتماد على النفس، الذي يطمح لتحقيق ما لا يمكن تحقيقه، والقيام بالاعمال المستحيلة. وقال التقرير ان الايرانيين ردوا على الهجوم الامريكي بتطوير استراتيجية دفاع قائمة على الردع.

ويعتقد التقرير ان ايران لا ترغب في البدء بالهجوم، فاستراتيجيتها تقوم على امتصاص الصدمة اولا، ومن ثم القيام بالرد الانتقامي، وحتى هذه الردود لن تتم الا في حالة خدمتها لاغراض السياسية ولا تشكل خطرا على وجود الجمهورية الاسلامية.

وقال التقرير ان ردود الفعل الايرانية والقريبة من حدودها، مثل ضرب المصالح الامريكية في العراق وافغانستان، واغلاق مضيق هرمز.

وعن افغانستان تحدث التقرير عن المخاطر التي تتعرض لها القوات المتعددة الجنسيات في افغانستان، ومع اعترافه ان الغزو الامريكي جلب الديمقراطية الا انه لم يجلب الاستقرار، فعمليات طالبان في تزايد، والاعمال الانتحارية التي تستهدف القوات الاجنبية في تصاعد، كما ان انتقال السلاح عبر التهريب، وتواصل عملية زراعة الافيون تشكل مخاطر امنية للغرب، وتهدد استقرار البلاد.

وقال التقرير ان العام الحالي حاسم لأفغانستان ولحلف الأطلسي أيضا مع توسيع مهمته إلى جنوب البلاد حيث من المحتمل أن تزيد حركة طالبان من وقع عملياتها إنطلاقاً من إدراكها بأن إيقاع أكبر قدر من الخسائر في صفوف قوات البلدان الأوروبية في الناتو من شأنه أن يقود إلى تحريك الرأي العام الداخلي ضد الحرب في أفغانستان.

كما حذّر التقرير من أن الحروب في العراق وأفغانستان وتنامي حدة المواجهة بين الغرب وإيران والجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وحلفاؤها لتجريد كوريا الشمالية من أسلحتها النووية وصلت إلى مراحل حاسمة يمكن أن تجتمع لخلق عاصفة كاملة من الأزمات الدولية المتزامنة.

وقال التقرير ان حجم الانفاق العسكري الصيني تزايد وذلك لتحدي الوجود الامريكي في الباسيفيك. ولاحظ المعد ان التفكير الدفاعي في داخل الولايات المتحدة تغير بعد هجمات ايلول (سبتمبر) من ناحية التركيز على القوات الخاصة الصغيرة والمتحركة، والاعتماد على الضربات الدقيقة.

وقال التقرير ان التغير في العقيدة العسكرية الامريكية يعكس ما اطلقت عليه وزارة الدفاع الامريكية الحرب الطويلة، الذي يرى ان الحرب على الارهاب ستستمر باعتبارها حربا عالمية لأمد طويل.

كما تحدث التقرير عن دور الشركات الخاصة او شركات المتعهدين في الحرب، حيث لاحظ ان دور هذه الشركات تزايد في العراق الذي يعمل فيه اكثر من 30 الفا من المتعهدين او الجنود المرتزقة.

28 ألف معتقل في العراق و85 ألفا تعرضوا للتهجير

■ بغداد ـ «القدس العربي»:

أكد تقرير أممي حول وضع حقوق الانسان في العراق نشر الثلاثاء ان قوات الاحتلال الأمريكي والسلطة العراقية تعتقلان 28 ألف شخص في سجونهما.

وأوضح التقرير ان هذا العدد من المعتقلين قد تم احصاؤه بتاريخ 30 نيسان (ابريل) الماضي.

ومنذ هذا التاريخ لم تفرج قوات الاحتلال والحكومة العراقية المؤقتة سوى عن بضع عشرات في حين اعتقل عدد آخر غير محدد. وتحتجز القوات الأمريكية 15 ألفا في حين يحتجز الآخرون في سجون السلطة العراقية.

وجاء في التقرير نفسه ان 85 ألف عراقي اضطروا الى مغادرة مناطق سكنهم طوعا أو قسرا في ظل دوامة العنف الطائفي التي يشهدها العراق منذ شباط (فبراير) الماضي، وأوضح التقرير الذي يخص اذار (مارس) ونيسان (ابريل) الماضيين ان هؤلاء المدنيين رحلوا من مناطق سكنهم الأصلية اما تحت تهديد الميليشيات والجماعات المسلحة واما غادروا طوعا بسبب تردي الوضع الأمني خاصة بعد تصاعد وتيرة القتل الطائفي على اثر تفجير قبة مرقد الامامين الهادي والعسكري بسامراء يوم 22 شباط (فبراير) الماضي.

ومنذ هذا التاريخ اضطرت 14 ألف عائلة (تضم 85 ألفا و842 شخصا) الى مغادرة ديارها.

وأشار التقرير الى ان العائلات السنية تغادر محافظات الجنوب الى محافظات بغداد وديالى والأنبار في حين تغادر العائلات الشيعية المناطق الوسطى مثل صلاح الدين وبغداد والانبار الى المحافظات الجنوبية.

البيت الابيض: بوش وبلير لن يحددا موعدا للانسحاب من العراق

■ واشنطن ـ رويترز: قال البيت الابيض ان من المتوقع أن يعيد الرئيس الامريكي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير تأكيد مواقفهما الحالية بشأن ابقاء القوات في العراق ولن يحددا موعدا للانسحاب عندما يجتمعان في واشنطن امس الخميس. وقال توني سنو المتحدث باسم البيت الابيض للصحافيين «لا أعتقد أنكم ستسمعون الرئيس أو رئيس الوزراء يقولان اننا سننسحب في عام أو عامين أو أربعة اعوام».

واضاف قائلا «لا أظن انكم ستحصلون على أي تكهنات محددة بشأن انسحاب القوات. اعتقد أنكم ستحصلون على اعادة تأكيد للمبادئ العامة التي في ظلها تبقى القوات أو ترحل».

ومن المقرر أن يصر بوش وبلير الحليفان الوثيقان في حرب العراق اثناء اجتماعهما في البيت الابيض على أنه مع تشكيل حكومة وحدة وطنية في العراق فان تقدما تحقق بعد ثلاثة أعوام من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة رغم تفشي العنف في البلاد. وقال رئيس الوزراء العراقي الجديد نوري المالكي الاربعاء ان الجيش والشرطة العراقيين سيكون بمقدورهما الاضطلاع بمسؤولية الامن من القوات التي تقودها الولايات المتحدة في مختلف انحاء البلاد بحلول اواخر العام القادم. وسيتناول بوش وبلير في محادثاتهما مجموعة واسعة من القضايا من بينها دعم الحكومة العراقية الجديدة ومنع ايران من امتلاك الوسائل لصنع اسلحة نووية واحلال السلام في الشرق الاوسط وانهاء العنف في منطقة دارفور بغرب السودان وتشجيع حرية التجارة.

احتجاج لنساء كردستان على نسبة تمثيلهن في حكومة الاقليم الموحدة

■ اربيل ـ اف ب: اعتصمت امس مجموعة من نساء اقليم كردستان العراق احتجاجا على نسبة تمثيلهن في حكومة الاقليم الموحدة التي يرأسها نيجيرفان بارزاني والتي منحت الثقة من المجلس الوطني الكردستاني (البرلمان) في السابع من ايار (مايو) الحالي.

ومثلت مجموعة النساء اللواتي اعتصمن في مبنى المجلس الوطني لكردستان العراق في مدينة اربيل (350 كلم شمال بغداد) منظمات المجتمع المدني والاتحادات النسوية في الاقليم في موقف موحد احتجاجا على نسبة مشاركة المرأة في حكومة الاقليم الموحدة كما افاد مراسل وكالة «فرانس برس».

وتضم حكومة اقليم كردستان الموحدة 27 وزارة وزعت بين الحزبين الكرديين الرئيسيين الديموقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني الذي يشغل 11 منصبا وزاريا، فيما يشغل الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه الرئيس جلال طالباني 11 منصبا وزاريا.

وتوزعت بقية الوزارات على الاحزاب الكردية الصغيرة، كما تضم الحكومة 13 وزير اقليم من دون وزارة فيما حصلت نساء كردستان على ثلاث حقائب وزارية من بين هذه الوزارات.

وقالت امنة كوياني، من جمعية امل العراقية فرع السليمانية «نحن نقوم منذ اسبوع بنشاطات وندوات في مدن اربيل والسليمانية (365 كلم شمال بغداد) حول دور المرأة في السياسة ودورها في المجتمع وتطوير الاقتصاد وتطبيق القانون في البلاد».

واضافت «قررنا الاعتصام في مبنى برلمان كردستان العراق للمطالبة بزيادة نسبة مشاركة المرأة في السلطة التنفيذية والتشريعية».

وقالت مارلين يوسف مسؤولة فرع اربيل لاتحاد النساء الاشوري «كنا نأمل ان تضم تشكيلة الحكومة العديد من النساء لكنها همشت المرأة والقوميات والاحزاب الاخرى ونحن كقومية مستقلة (اشيوريين) لنا تاريخنا وحضارتنا وهمشنا وليس لدينا اي وجود ولا ندري لماذا».

من جانبه قال عدنان المفتي رئيس المجلس الوطني لكردستان العراق متحدثا الى المعتصمات، ان «النسبة جاءت هكذا لان العملية كانت عملية توحيدية (لادارة حكومة اربيل والسليمانية) وكل حزب له وجهة نظره وله مرشحوه ووفق هذا الاتفاق تم تشكيل الحكومة الكردية الموحدة».

احتمال محاكمة جنود مارينز شاركوا في الغارات على حديثة العراقية

■ واشنطن ـ يو بي آي: قالت مصادر امريكية ان جنود المارينز الذين نفذوا غارات على بلدة حديثة العراقية في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي قد يواجهون اتهامات.

ونقلت صحيفة «واشنطن تايمز» عن محامي دفاع انهم يتوقعون ان توجه قوات المارينز اتهامات الى واحد او اثنين من جنود المارينز الذين نفذوا غارات في حديثة في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي و أدت الى مقتل 20 مدنيا عراقيا.

ونقلت الصحيفة عن المصادر ان عملاء من قسم التحقيقات الجنائية البحرية أجروا مقابلات مع أعضاء من الكتيبة الثالثة، الفوج الأول في معسكر بندلتون، كاليفورنيا حيث يستعد المحامون للدفاع عن حوالي عشرة من جنود المارينز.

وجاءت الغارات في 19 تشرين الثاني (نوفمبر) بعد مقتل جندي من المارينز بعبوة ناسفة.

وقالت الصحيفة ان التعليمات تدعو المارينز الى البحث فورا عن مصدر الهجوم. ويعتقد ان المتمردين السنة والأجانب في حديثة يعملون من منازل السكان.

وقال ناطق باسم قوات المارينز، القيادة الوسطى «يجري تحقيق وبالتالي فان أي تعليق في هذا الوقت لن يكون مناسبا وقد يقوض التحقيق والعملية القانونية».

محكمة عسكرية بريطانية تبرئ جندياً من تهمة قتل صبي عراقي

■ لندن ـ يو بي آي: برأت محكمة عسكرية بريطانية جندياً في الثانية والعشرين من العمر من تهمة التسبب بوفاة صبي عراقي عمره خمسة عشر عاماً باجباره على السباحة رغم أنه لا يجيدها.

وقالت هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) امس الخميس ان العريف جيمس كوك «نفى أن يكون متورطاً بوفاة الصبي العراقي أحمد جابر كريم غرقاً في مياه شط العرب بالقرب من مدينة البصرة قبل ثلاثة أعوام».

ولا يزال ثلاثة جنود بريطانيين يواجهون المحكمة بالتهم نفسها وهم الرقيب كارل سلمان (39 عاما)، والجندي جوزيف ماكليري (24 عاماً) والجندي مارتين ماكينغ (22 عاماً).

وكان أحمد واحداً من أربعة فتية أوقفتهم الشرطة العراقية وجنود بريطانيون بحجة أنهم سارقون ومن ثم أجبره الجنود على السباحة في مياه شط العرب يوم الثامن من أيار (مايو) 2003.

وكانت المحكمة العسكرية البريطانية استمعت مطلع الشهر كيف أجبر أربعة جنود بريطانيين يواجهون تهم القتل غير العمد الصبي العراقي على السباحة في مياه شط العرب مع أنه لا يجيدها وراقبوه وهو يغرق.